القضاء على الاختلالات

■ اهتمام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بهموم وقضايا المواطنين وخصوصاً ما يتعلق منها بحياتهم المعيشية كتخفيض الأسعار على مختلف السلع ومعاقبة المخالفين يدل بما لايدع مجالاً للشك على معايشة فخامة الأخ الرئيس لهموم المواطنين ومعاناتهم وذلك من خلال نزوله الميداني إلى مختلف المحافظات والمديريات وتفقد احوالهم.. الأمر الذي جعله يسارع بتوجيه الجهات المختصة لمتابعة تنفيذ التعليمات والالتزام بها.

وهو مايؤكد حرص الرئيس علي أن لايبقى المواطن فريسة لأولئك الجشعين سواء أكانوا تجاراً أو مسؤولين من الذين تعودوا ان يمتصوا دماء الفقراء ويثروا على حسابهم لاسيما بعد ان أصبح الفساد والإفساد يجري في دمائهم سريان الكهرباء في الأجسام.. أو كما وصفهم الاستاذ فضل النقيب في احد مقالاته بقوله: «الفاسدون أولياء بعضهم البعض يتفاهمون بلغة الحيلة وتعطيل الأعمال وتيئيس المجتهدين وهم في فسادهم يبدعون ايما إبداع ولهم في نفسيات الجمهور وردود أفعاله نظرات ونظريات ولديهم دهاليز يهربون إليها وأبواب غير مرئية يدخلون ويخرجون منها.. وفي كل الأحوال فإن سيماهم في وجوههم.. وهم يقضون حوائج رؤسائهم دون الحاجة إلى طلب وبأسرع مما فعل الذي عنده علم من الكتاب بإحضار عرش بلقيس ولذلك تجدهم في مواقع الرضا والإشادة بينما نجد النظيف يساطون بسلاسل الحديد».

إن إحالة العديد من المخالفين لتوجيهات رئيس الجمهورية إلى الجهات المسؤولة لمحاسبتهم ومعاقبتهم قد اعاد الثقة وعززها لدى المواطن بأن المرحلة القادمة ستشهد توجهاً جاداً يتم من خلاله تقييم الأداء وتنفيذ الوعود التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس وبحيث يتم القضاء نهائياً على الاختلالات القائمة وتحقيق التكامل بين الدولة والمجتمع، وإن كان التوجه لمحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين يتطلب إجراءات عملية قوية لايرافقها لا محاباة ولا مجاملة لأحد أياً كان موقعه ومهما كانت وجاهته ونفوذه.. كما ان دعم الجهاز القضائي ومنحه الصلاحيات الكاملة ورفده بالكوادر الكفؤة والنزيهة سيساعد بلاشك في انجاح اجتثاث الفساد من جذوره وصولاً إلى تحقيق طموحات وتطلعات كل أبناء الشعب اليمني في بناء دولة النظام والقانون وبما يحفظ للوظيفة العامة هيبتها كخطوة أولى على طريق تصحيح كل الاختلالات ووضع اليات سليمة تكفل اتخاذ إجراءات رادعة لمحاسبة المفسدين وكشفهم للشعب لأن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب هو السبيل الأمثل للوصول إلى نتائج إيجابية تجعل كل مواطن يثق ان تنفيذ القوانين على أرض الواقع قد أصبح حقيقة وحتى لاتظل حبيسة الأدراج.

احمد ناصر الشريف

الإصلاح المالي والإداري

■ ماذا نعني بالإصلاح المالي والإداري؟ هل هناك خلل مالي وإداري حتى نصلحه؟ ما أسباب هذا الخلل؟ هل هي أسباب تعود إلى قدم القوانين المالية والإدارية؟ أم إلى الذين بيدهم المال والإدارة؟.. ثم هل ذلك يعود إلى أنهم لايقدرون معنى المال ولايفهمون الإدارة أم لأنهم يعلمون ولكن لايعملون.. ثم ماهو سبيلنا إلى الإصلاح؟ هل هو الإنسان الذي يمتلك المؤهلات العلمية والموضوعية.. ثم حين نتحدث عن عملية الإصلاح المالي والإداري هل هي رؤية جديدة تراعي ماحدث من تطور نسبي أحدثته انتخابات الرئاسة والمجالس المحلية، وتراعي مايحدث من تغير مستمر في الإدارة على مستوى النظرية والتطبيق في العالم.. هل نحن قادرون على تجاوز العقبات التقليدية في وجه الإصلاح الإداري؟ وكيف يمكن ان نقدم البديل مع وجود ملابسات كثيرة تضرب في العمق الاجتماعي الذي أصبح متجذراً.. هل الإصلاح المالي والإداري قرار سياسي أم منظومة متكاملة يسندها القرار السياسي.. هل يمكن استغلال هذا الحدث الانتخابي ليكون مساعداً رئيساً في عملية التغيير أم نتركه يضيع فرصاً ممتازة للإصلاح المنشود..

أسئلة كثيرة يطرحها المواطن في بلادنا ويرى أنه آن الأوان لتكاتف الجهود للمضي في طريق اليمن الجديد..

فلاشك ان الحدث الديمقراطي الذي انجزته بلادنا مؤخراً قد لفت انتباه العالم واحدث حركة متطورة في بقعة خطيرة يحسب لها الاقتصاد العالمي حساباً.. وكذلك ينظر إليها العالم باعتبارها مقياساً مهماً للتغيير في هذه المنطقة باعتبارها معطى موضوعياً لتقدم أو تاخر الشرق.. ان العالم ينظر لماحدث في اليمن نظرة تختلف عن نظرة اليمنيين للحدث، فلاشك ان النظرة الخارجية أكثر سعة وأكثر تفسيراً وأكثر حساباً وتأويلاً.. غير أن الرؤية المحلية والخارجية تثبت ان تغيراً قد حصل على مستوى الوعي الاجتماعي اليمني وانه أصبح أكثر منطقية وإدراكاً لاحتمالات المستقبل.. وان اليمن أعلم بظروفهم وكذلك فإنه لارجعة عن العزم على الاصلاح، فاليمن برغم ظروف كثيرة قادر على تجاوز الصعوبات، ولقد تجاوز ماهو أخطر في ظروف أكثر صعوبة في الماضي، واثبتت الأحداث صدق النوايا اليمنية وحبها للاستقرار.

إن القيادة السياسية قد استطاعت إيصال رسالة الشعب إلى أن الإصلاح المالي والإداري ليس موجهاً إلاّ لمصلحة الشعب اليمني وانه لايستهدف إلا تنمية هذا الإنسان اليمني ولقد آن الأوان ان نعمل مع القائد لتنفيذ وعود الأحرار التي هي دين ينبغي أن يؤدّى.

شحره.. القلم الأنيق واجه بنقاء وتسامح بمودة

■ لا أعتقد ان شخصاً مؤمناً يتمنى لقاء ربه بأفضل مما بلغه الزميل حميد شحره- رحمه الله- فقد اختاره الله إلى جواره خالياً من ذنوبه بعد أن أتم مناسك العمرة في شهر رمضان المبارك وعاد إلى وطنه آمناً بين أسرته الكريمة، وفي طريق العودة عادت روحه إلى بارئها راضية مرضية.

وعلى الرغم من سنوات عمره القصيرة استطاع الفقيد ان يحقق إنجازات كبيرة على المستوى المهني وأنشأ مؤسسة صحفية متفردة في تاريخ الصحافة الأهلية في اليمن، وصدر عنها عدد من المطبوعات الورقية والالكترونية الرصينة هي صحيفة «الناس» الأسبوعية ومجلة «نوافذ» وصحيفة «ناس برس» الالكترونية ومنتدياتها على شبكة الانترنت، فضلاً عن الأنشطة المختلفة التي قامت بها المؤسسة في مختلف الأحداث والفعاليات الوطنية التي عاصرتها.

وتمكن شحره بقلمه الرشيق ان يصبح علماً صحفياً يشار إليه بالبنان، وتنوعت كتاباته ومهاراته الصحفية لتشمل جميع الفنون الصحفية التي تعامل معها جميعها باقتدار وحرفية عالية، كما تميز بكتاباته الساخرة التي انحسرت في السنوات الأخيرة عندما تخصص في كتابة التحليلات السياسية العميقة.

وسيذكر في تاريخ الصحافة اليمنية ان حميد شحرة هو صاحب أول إنجاز تمرد على واقع الصحافة الدكاكينية التي اتسمت بها معظم الصحف الأهلية، لينتقل بمشروعه الخاص إلى مرحلة الصحافة المؤسسية الجادة والرصينة.

وبغض النظر عن الصعوبات التي رافقت إنشاء مؤسسة «الناس» إلاّ أنها بحق تمثل طموحاً مهنياً رائداً، يمثل قاعدة ونموذجاً مشرفاً يحتذى به في صناعة الصحافة رغم ان المشروع لم يكتمل كما أراد له حميد شحره بسبب رحيله المبكر، ويبقى الأمل معلقاً على المجموعة التي ساندته لتحقيق حلمه، لكي تواصل المسيرة التي بدأها.

وعلى المستوى الشخصي سيظل زملاء الفقيد يذكرونه ودوداً متواضعاً كريم النفس، ميالاً إلى النكتة وخفة الظل، ينثر البسمة فيمن حوله، ولا أذكر ان الفقيد أبا مالك وظف صحيفته لتصفية حسابات شخصية ولم يحدث ان حاول ابتزاز أية جهة، وذلك ما يميزه عن الكثير من أصحاب الصحف الأهلية.

وقد حدث ذات مرة ان كتبت مقالاً انتقدت فيه النتائج التي خرج بها استطلاع لمؤسسة الناس، وحمّلت مقالي ما رأيته من الملاحظات التي تعبر عن رأيي الشخصي في النتائج بالإضافة إلى بعض المواد التي نشرتها صحيفة الناس.. وبدا مقالي قاسياً لدى الزميل شحره، ولكنه لم يلجأ إلى المهاترات وردود الأفعال المتشنجة، بل بادر إلى الاتصال بي يعاتبني على ماورد في المقال.. فكان ردي بالتأكيد أولاً على احترامي لصحيفة «الناس» والمهنية التي تعمل وفقها، ثم أوضحت له وجهة نظري بأنني رأيت إزاء هذا الاحترام أن ألفت نظره إذا ما انحرفت الصحيفة سهواً عن ذلك السلوك الذي عُرف عنها.

وأحمد الله ان المكالمة انتهت بالرضى فيما بيننا بعد ان تفهم كلانا وجهة نظر الآخر، وقد أكدت لي تلك المكالمة الأخلاق العالية التي تحلى بها الفقيد حميد شحره- رحمه الله- وهي أخلاق ابن القرية اليمنية الشجاع الشهم الذي يواجه بنقاء ويتسامح بمودة.

هنيئاً لحميد شحره تلك الخاتمة وتلك الحياة التي أنهاها باسترضاء ربه، أسأل الله تعالى أن يتقبله بين الصديقين والشهداء وأن يلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان، وان يؤيد خطى زملائه للسير على نهجه.

عبدالولي المذابي

الهمداني.. العطاء النبيل

■ رحل الدكتور خالد الهمداني استاذ الإعلام- رحمه الله- عن دنيانا ولكن فكره سيظل في عقل ووجدان كل الطلاب الذين تتلمذوا على يديه في كلية الإعلام بصنعاء، فقد كان الفقيد مثالاً للمعلم المجتهد، ونهر عطاء متدفق لم يبخل على طلابه بما حصده من العلم وخلاصة فكره، فكان دائم البحث ملتزماً بتطوير قدرات ومهارات طلابه.

وقد كان من حسن حظي ان تتلمذت على يديه خلال سنوات دراستي في كلية الإعلام وتعلمنا منه أبجديات العمل الإعلامي وأساليب الكتابة الاحترافية، وشكلت تلك المعارف التي تعلمناها منه دافعاً لنا لاكتشاف عالم الإعلام الحقيقي الحر الذي يبني ويغير ويثور على القوالب الجامدة، وتسنى لنا أن ننهل من علمه الكثير، مما كان له الأثر الواضح في بناء شخصياتنا الإعلامية، والدفع بنا لارتياد آفاق البحث العلمي والالتزام بالأمانة العلمية، وكان حريصاً على ان يترك لنا المجال لإبداء آرائنا وملاحظاتنا، وكان يقول بتواضع انه يستفيد منها كما نستفيد نحن، ولا أذكر أنه ضاق يوماً بأسئلتنا أو عاقبنا على فضولنا في التعلم، بل كان واسع الصدر بشوشاً.

ومازلت احتفظ حتى اليوم بأول جهد بحثي متواضع كلفني به استاذي الراحل حول مراحل صناعة الخبر الصحفي، فقد كان هذا البحث المتواضع دافعاً لي لمزيد من الاهتمام بفنون الصحفية والقراءة البحثية.

ولعل أهم صفة يجمع عليها زملائي في شخصية الدكتور خالد الهمداني- رحمه الله- هي حالة النشاط المستمر التي اتسم بها في حياته العلمية، فما ان كان يدخل إلى قاعة الدراسة حتى يدب النشاط والحركة، إذ كان يعمد إلى تكليفنا مباشرة بمهام عملية كان قد سبقها مهام نظرية، فتعلمنا في محاضراته الكثير من المهارات في الكتابة الصحفية، وكانت أخطاؤنا تلقى تصويباً مباشراً بلغة مهذبة وبدون أي احراج.

وقد استطاع- رحمه الله- ان يجمع بين الالتزام بالقيم والمبادئ النظرية والمهارات العملية في شخصية طلاب الإعلام، وترك لنا مجالاً واسعاً للاجتهاد والتفكير بحرية في كيفية تطوير مهاراتنا وقدراتنا، فكان بحق نموذجاً للعطاء العلمي والالتزام الأكاديمي، وصاحب فضل في فهمنا لمهنتنا ورسالتنا، ومنه تعلمنا أن الإعلام أمانة ومسئولية علينا أن نوجه أدواتها لخدمة المجتمع.

وكان استاذنا رحمه الله قد عانى في أواخر أيامه من ظروف صحية ونفسية سيئة بسبب الضغوط الكبيرة التي واجهته كمبدع حاول بطموح كبير ان يحقق الكثير من الإنجازات العلمية في ظل واقع صعب.

أتمنى أن تلقي أسرة الدكتور خالد الهمداني الرعاية والتكريم تقديراً لذكراه وعطائه الكبير الذي بذله في سبيل بناء جيل إعلامي متسلح بالعلم والثقافة.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله ومحبيه وطلابه الصبر والسلوان.

الاحترام الذي حققته الانتخابات الرئاسية والمحلية لليمن

■ المعارضة والسلطة في أي مجتمع ديمقراطي وجهان لعملة واحدة، هي عملة الديمقراطية.. فلا ديمقراطية في أي مجتمع ما لم تكن هنالك سلطة قائمة بأداء عملها وفقاً للقانون، ومعارضة مسئولة تتشارك مع السلطة في تحمل أعباء ومسئوليات المواطنة، تفتح عينيها لتقوّم اعوجاج السلطة في حالة حصول اعوجاج، وفي نفس الوقت تؤدي عملها بحسب النظام والقانون..

فالكل يحترم القانون ويحتكم إلى القضاء في حالة اختراق القوانين، والكل يحترم كينونة الآخر ويقدر عظم مسئولياته، الكل أبناء مجتمع واحد يعيشون في بلد واحد يتنفسون هواءه ويسعون إلى التنمية البشرية والاقتصادية لمجتمعه، ويحلمون بالغد الأفضل الذي ستنعم به بلادهم وشعبهم، فالكل مسئول عن تنمية المجتمع ورقيه ورفاهيته..

لذا فإن المتتبع لرجع الصدى الدولي والعربي للممارسة الديمقراطية التي جرت في بلادنا وتجسدت في الانتخابات الرئاسية والمحلية يجد ان اليمن قد كسبت الكثير من الاحترام نتيجة العراك السياسي في مرحلة الانتخابات والتي شاركت فيها الأحزاب السياسية المتعددة في بلادنا سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة، فالمشاركة الفاعلة من قبل الجميع هي التي اكسبت اليمن قيادة وحكومة وشعباً هذا الاحترام والتقدير من قبل المجتمع الدولي..

ومن هنا ندرك أهمية الديمقراطية على كافة المستويات «المحلية والخارجية» فعلى المستوى الاجتماعي تنمي الممارسة الديمقراطية ثقافة التسامح والاعتراف بحق الآخرين في إبداء آرائهم وفي تسخير الأموال العامة والموظفين العموميين لصالح المعارضة والسلطة في تامين أدائهم للانتخابات دون تمييز أو عرقلة، كما تربي في الأجيال الصاعدة روح المبادرة بإبداء الرأي المخالف دون خوف أو وجل، وفي المناقشة الحرة لتلك الآراء وفي الأخذ بالأصلح الذي تقره الأغلبية..

وعلى المستوى السياسي تنمي الممارسة الديمقراطية روح المسئولية لدى القيادة والحكومة على مستوى كافة أجهزتها التنفيذية فتسعى جاهدة لتحقيق أغلب ما ورد في برنامجها الانتخابي، بل وتفتح الباب أمام النقاط المشتركة والواردة في برامج المعارضة المتوافقة مع برنامج المؤتمر الشعبي العام، وتدفع بالجميع إلى تحقيق التنمية الشاملة لأن همّ التنمية مشترك بين الجميع، فالكل هم أبناء وطن واحد، والتنمية الشاملة هي للأرض وللإنسان اليمني عموماً، وليست محصورة على حزب بعينه أو جماعة بعينها، وهذا ما نأمل في أن يعيه الجميع وان يسعوا إلى تحقيق التقدم والنماء والاستقرار ليمن الوحدة والديمقراطية..

أما على المستوى الخارجي (الدولي والعربي) فقد كسبت اليمن نتيجة للممارسة الديمقراطية وستكسب الكثير من الاحترام والتقدير، بل والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وستُفتح أمامها أبواب كانت مغلقة في مجال العلاقات الدولية وخاصة إذا استطعنا (سلطة ومعارضة) ان نستفيد من نتائج الممارسة الديمقراطية، وان نستوعب أهمية التكامل والتلاحم فيما بيننا في الممارسة العملية لوظائفنا الاجتماعية والاقتصادية، واغتنمنا تواجدنا في الساحة لنعمل من أجل تجذير الديمقراطية باحترامنا وابتعادنا عن المهاترات التي لاطائل من ورائها..هذا ما أراه مجتهداً، ولكل مجتهد نصيب..

مسئوليتنا نحو أبنائنا

عبدالقادر الشيباني

■ كواحد من الآباء اعتبر نفسي رغم كبر سني، مقصراً بعض الشيء نحو البنوة بالرغم من ان سبعين في المائة من حياتنا وتفكيرنا مشغولة نحوهم، بدءاً من الطفولة واليفاعة حتى الشباب.. باذلين من امكاناتنا ما استطعنا لكن «ما في اليد حيلة» خاصة امام خطوات التقدم العلمي فاذا خطا التقدم -بعلومه وتكنولوجياته- خطوة واحدة رافقته خطوتان من السلبيات الاجتماعية الحديثة.

لان الهجمة الشرسة التي تعود بالسلبيات الفاحشة على ابنائنا اطغى من الايجابيات التي تنقلها لنا علوم العصر بكل تقنياته.

فالاغراءات امام النشء الجديد ساحرة ابلغ من السحر نفسه لا من خلال انواع من المخدرات بل قل من خلال القنوات الفضائية من عبث الى حد الاصابة بالدكاك والصداع، ولا من خلال المسلسلات الجيدة او الرديئة ولا من خلال عبث الرقصات المجوجة بل قل اكثر من الاعلانات التي تتكرر، ولا تبعث في نفوس الشباب إلاّ الغرائز، واصبح عدد من الشباب اللاهي ينصرفون الى القنوات المثيرة ولا يستفيدون بشيء يفيد علمياً وثقافياً.

لهذا نتساءل دائماً ان لنا ان نضاعف من مسئولياتنا نحو ابنائنا، وباية آلية نستطيع انّى نشعرهم بمسئولياتهم الاسرية والوطنية، ففي غيبة اليقظة من الاب والام يسقط الابناء بسهولة في بؤر الفساد، والخطر الذي يتعرض له الابناء يصيب الامة لانه يستهدف مستقبلها وقدراتها التي تتمثل في شبابها، فهل تفيق بعض الامهات اللاتي تشغلهن امورهن الخاصة او وظائفهن عن رعاية اولادهن رعاية كاملة؟

في رأي احد المربين وهو مختار ابو النبايل، يقول: «يجب ان يخصص الآباء وقتاً يشرفون فيه على ابنائهم كل يوم لان كثيراً من الآباء تشغلهم اعمالهم وأمورهم الخاصة لايام بل قل لشهور دون ان يتفقدوا الابناء والبنات».

كما ان علينا نحن الآباء التعرف على مشاكل الابناء وعلى همومهم، وتفقد واجباتهم المدرسية ومساعدتهم على حلها واشعارهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم نحو انفسهم واهليهم وامتهم، كما يجب التأكد من نقاء وطهارة زملاء ابنائهم، واصدقائهم نظراً لقوة التأثير بين الاصدقاء بعضهم البعض، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «المرء مرآة اخيه».

نعم - ما اشد حاجة الابن الى رعاية ابيه انها تعطيه قدرة على تجنب الاخطاء والسير في الدرب الصحيح.

والنصيحة وهي نصيحة نبدؤها بانفسنا نحن الآباء نحو الابناء هي ان يراقب كل اب وكل ام خطأ الاولاد، وان يتعلموا من نماذج التربية الاسلامية المثلى.

والحقيقة كما يقول المربي ابو النبايل: «ان تربية الابناء تحتاج الى حكمة كبيرة، فتتوازن الرحمة مع الحزم، واللين مع القسوة، وقد قالوا قُبلة حانية على جبين الطفل تكسب في قلبه الدفء والحنان، فيحس بانس الابوة، فكثيراً ما فعل الحنان الاعاجيب، فحول الضعف الى قوة والتردد الى اقبال والفشل الى نجاح، وبالمقابل فالابناء يحتاجون الى وقفات حازمة تصحح مسارهم وتنبههم من غفلاتهم وتحذيرهم من آثار الادمان على المشاهدات القنواتية الاّ ما يفيدهم في دراساتهم وعلومهم.

أطفال الشوارع

■ من الظواهر السلبية التي برزت في شهر رمضان المعظم ما يعرف بظاهرة اطفال الشوارع، التي كثيراً ما رأيناها تطل برأسها في حارات بعض المدن وازقتها وشوارعها، والمتمثلة في وجود اطفال يفترشون الثرى ويلتحفون الشمس، ينامون على الأرصفة وفي الحدائق العامة، او عند مداخل المساجد، لظروف عائلية غير سوية، اجبرتهم على ترك منازلهم واللجوء الى الشارع هروباً من معاناة نفسية وضغوط اجتماعية لم يستطيعوا التكيف معها، فاصبح الشارع بالنسبة لهم ملاذاً يحتمون فيه من بيئة منزلية حرموا فيها من حقوقهم المعترف بها دولياً.

لقد اجبرتهم الظروف الاجتماعية على ترك بيوتهم -ان كانت لديهم بيوت- والبقاء لفترات طويلة اثناء الليل والنهار في الشارع، فاضطر بعضهم للعمل في اعمال هامشية مثل مسح الاحذية او بيع سلع تافهة كمناديل الورق ونحوها، او القيام بالتسول لجلب الرزق، وكثيراً ما يتعرض مثل هؤلاء الاطفال لبعض المخاطر التي تؤثر في مستقبل حياتهم، وخاصة اذا ما اختلط بعضهم بأصدقاء السوء، او التقوا بأشخاص عديمي الضمائر فيوجهونهم للاشتغال بأعمال غير قانونية، او يعوّدونهم على سلوكيات غير سليمة.

وبعض هؤلاء الاطفال ربما تكون لهم اسر يتركونها في النهار ويعودون اليها في المساء للمبيت، حاملين معهم بعض الريالات التي كانوا قد جمعوها ليساعدوا أباً مُقعداً او أماً عاجزة، او اخوة يتامى، وبعضهم تكون صلتهم بأسرهم ضعيفة يتركونها ولا يعودون اليها الاّ في اوقات متباعدة، وبعضهم ترك اسرته في القرية واتجه الى المدينة أملاً ان يجد فيها ما افتقده في القرية من رعاية او حماية او طعام وكساء، فاذا بالشارع يجتذبه الى مهاوي الرذيلة او يدفعه الى دياجير الانحراف.

وكثير من اطفال الشوارع انقطعت علاقاتهم مع اسرهم التي اضطروا لتركها اما هروباً من سوء المعاملة، او بحثاً عن لقمة العيش التي افتقدوها إما لفقدهم من كان يعولهم بالموت او بالطلاق او بالهجر او نحوها.

وظاهرة اطفال الشوارع ليست ظاهرة محلية ولا هي قضية يمنية فحسب، بل هي ظاهرة عالمية، وقضية دولية، ينبغي ان تلقى اهتماماً من المجتمع الدولي الذي يجب ان يوليها عناية كبيرة خاصة منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لكثرة المخاطر التي تعرض لها اطفال العالم، وتعدد او تنوع المشكلات التي عانى منها الاطفال من جراء اساليب الاستغلال والعنف والفقر والجوع والمرض، حيث ان الطفل يكون غالباً عاجزاً عن الدفاع عن نفسه، وغير قادر للمطالبة بحقوقه، وهو ما ادى بالمجتمع الدولي الى اصدار تشريعات في محاولة منه للتصدي لهذه المخاطر، والبحث عن العوامل المسببة لها، والحد من استمرارية استغلال الاطفال وتعرضهم للخطر.

د.علوي عبدالله طاهر

فبدأت المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية تعطي اهتماماً متزايداً لقضايا الطفولة، فعقدت المؤتمرات، ورصدت الاحصاءات، ووضعت الاتفاقيات والتشريعات التي تصون حقوق الطفل وتحميه من التعرض لمخاطر الاستغلال من الكبار، ومن ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٨٩م، والتي تجاوبت منها بلادنا.. وعلى إثر ذلك التجاوب تاسست في مدينة عدن جمعية حقوق الطفل اليمني عام ٩٠م، والتي نمت وتطورت واصبحت معلماً من معالم مديرية الشيخ عثمان بما تقدم من خدمات فاعلة للاطفال، وبما تسهم به من تبني قضايا الطفولة والدفاع عن حقوقها، عبر وسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة، ولكن رغم كل الجهود المبذولة لاتزال ظاهرة اطفال الشوارع كبيرة وصارت ملفتة للنظر، وهي ظاهرة خطيرة ان بقيت دون معالجات لاستئصالها من جذورها.

ولعل من اسباب انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا من وجهة نظرنا ما يلي:

١- العامل الاقتصادي: حيث شهد المجتمع اليمني في مرحلة ما بعد الوحدة المباركة تغييرات سريعة شملت مختلف جوانب الحياة بما في ذلك الحياة الاقتصادية، حيث تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي على اثرها اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص، ورفع الدعم عن السلع، مما ادى الى ارتفاع الاسعار فادى ذلك الى انتشار الفقر في كثير من الاسر، ولما كانت كثير من الاسر تعيش دون مستوى خط الفقر، فقد ادى ذلك الى جعل الوالدين في بعض الاسر يدفعون ابناءهم الى ممارسة اعمال التسول، او الاشتغال ببيع بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم، وفي بعض الحالات تقسو الاسرة على الطفل مما تجعله يهرب الى الشارع، وفيه يتعرض لمختلف اساليب الاستغلال والعنف والانحراف.

٢- نمو وانتشار التجمعات العشوائية: اذ تعتبر التجمعات العشوائية في بعض المدن الرئيسية بؤرة اساسية لاستقبال اولاد الشوارع، وذلك لأن غالبيتهم يولدون ويعيشون في هذه التجمعات، مما يستوجب اعطاء عناية خاصة لتطوير هذه التجمعات العشوائية والعمل على الحد من اتساعها، ذلك ان المستوى الرديء لغالبية مساكن المناطق العشوائية، وضيق شوارعها، وتعرجاتها، نتيجة البسط العشوائي على الاراضي، ادى الى افتقار نسبة كبيرة من المساكن العشوائية الى المرافق الخدماتية الاساسية كالمياه والمجاري والكهرباء، وعدم وجود احتياطات لمواجهة المشاكل الطارئة كالحريق وانتشار الأوبئة، وتكدس القمامة وعدم النظافة، كل ذلك من شأنه ان يؤدي ان لم يكن قد ادى الى ان يصبح بيت الاسرة بيئة منفرة للطفل، وبالتالي يكون الشارع افضل منه بالنسبة لبعض الاطفال، خاصة عند زيادة الكثافة السكانية، او عند تكدس اكثر من اسرة في مسكن واحد.

٣- الوضع الاجتماعي للأسرة: حيث تلعب الظروف الاجتماعية لبعض الاسر دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة اطفال الشوارع، حيث تقوم الاسرة باكساب الطفل بعض سلوكياتها الخاطئة، او تورثه اياها عن طريق تعويده على انماط من الافكار والسلوك والقيم واساليب التربية والمعاملة غير المستحبة، فلا يستطيع التخلص منها بسهولة، فيشب عليها حتى تتغلغل في مكونات شخصيته، وينتمي عادة اطفال الشوارع الى اسر تعاني من انخفاض الدخل وتدني مستوى التعليم، وافتقار الى الوعي التربوي والصحي، وقصور في الرعاية الاجتماعية، فينعكس ذلك سلبياً على الطفل، فتقل تطلعاته، ويتضاءل طموحه، فيصبح عرضة للانحراف نتيجة للحرمان والرغبة المتزايدة لاشباع حاجاته، كما ان انخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وارتفاع نسبة الامية يؤدي الى عدم وعي الاسرة بأهمية التعليم مما يجعلهم لا يكترثون بالتعليم، ولا يقلقون اذا ما ترك ابناؤهم المدرسة ولجأوا الى الشارع.

يضاف الى ذلك كبر حجم الاسرة وضيق المسكن نتيجة الفقر قد يؤدي الى الرغبة احياناً الى إبعاد الطفل عن البيت لفترات طويلة، فيكون الملاذ هو الشارع.

٤- تفكك الاسرة: ليس بخاف ان التفكك الاسري يؤدي الى مشكلات كثيرة تدفع بالطفل احياناً الهروب منها الى الشارع، لأنه يكون قد فقد الحنان الابوي، وافتقر الى رعاية الوالدين او احدهما، فينتابه شعور بالنقص والحرمان مما يدفعه الى الانحراف، والبحث عن بيئة اخرى غير بيته، التي لم يجد فيها الامان، ولعل ذلك هو ما يدفع كثير من اطفال الشوارع الى ترك اسرهم دون عودة، ويفضلون التسول في الشوارع بحثاً عما يسد رمقهم، بدلاً من العودة الى بيوتهم التي لا يجدون فيها الامان والرعاية.

تلكم هي بعض الاسباب المؤدية الى انتشار ظاهرة اطفال الشوارع وهي بحاجة الى معالجات جادة للحد من تاثيراتها على المجتمع عموماً وعلى الاطفال خصوصاً، وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع افراد المجتمع ومؤسساته.